قصاصة من صحيفة: مجلة الأفكار
الصادرة بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠١٠

نار البنزين أحرقت جيوب أصحاب الدخل المحدود!

رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن: حتى في مجاهل أفريقيا يتكفل النقل العام بحل مشكلة الفقراء والمحرومين!

غسان غصن: أين أولويات الناس التي تحدثت عنها الحكومة في بيانها الوزاري؟

الارتفاع العالمي لأسعار النفط ترك أثره وما زال حتى الآن، سلباً على حياة الناس ولقمة عيشهم، على اعتبار أن الارتفاع الحاد بأسعار النفط عالمياً يؤدي الى ارتفاع مباشر بأسعار السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات.

والمتتبع للأسعار العالمية يرى أن سعر النفط شهد خلال السنتين الأخيرتين ارتفاعاً مخيفاً تجاوز نسبة الـ ٣٠ بالمئة، مما جعل سعر البرميل يتخطى الـ ١٠٠ دولار اميركي أحياناً عدة، مما أثر على حياة المواطن الاقتصادية ووضعها في مأزق.

وتجدر الاشارة الى أن الأثر السلبي لا يقتصر فقط على حياة الناس، إذ إن الارتفاع الجنوني في أسعار النفط يصيب بسهامه أيضاً اقتصادات الدول غير المنتجة للنفط بما فيها لبنان، مما يعني أن الانعكاسات السلبية لا تنحصر بالمواطنين، بل تتعداها لتضرب الدورة الاقتصادية والإنتاجية بمجملها مع ارتفاع كلفة الإنتاج في قطاعات أساسية كالصناعة والزراعة في هذه الدول.

وأزمة القطاع الصناعي في لبنان تنطلق من موضوع الطاقة تحديداً، فالعديد من المؤسسات الصناعية لا سيما صناعات الطاقة المكثفة، اعتاد على إنتاج الكهرباء عبر مولدات خاصة خلال فترة الذروة، على اعتبار أن فاتورة المازوت كانت أقل كلفة من فاتورة الكهرباء الرسمية، لكن أمام ارتفاع أسعار النفط اختلفت المعادلة وأصبحت تعرفة مؤسسة الكهرباء أوفر للمؤسسات، ولكن في ظل التقنين المتفشي في لبنان يضطر الصناعيون الى الاستمرار بإنتاج الكهرباء بصورة شخصية مما يؤدي الى رفع كلفة الإنتاج المرتبطة بالطاقة في القطاع الصناعي، والأمر بمجمله يرتد سلباً على معيشة المواطن الذي بات يعاني من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ناهيك عن مواجهته لمشكلة أساسية ألا وهي مشكلة النقل والانتقال من مركز إقامته الى مركز عمله، على اعتبار أن بدل النقل اليومي المعتمد من قبل حكومتنا هو ٨٠٠٠ ليرة لبنانية، وهو بدل لا يكفي الموظف في ظل الارتفاع الأسبوعي الجنوني إذا صح التعبير لأسعار النفط، ناهيك عن أزمة زحمة السير ومشكلة عدم توافر وسائل النقل العام. مما دفع الكثيرين الى التساؤل عن سبب لجوء الحكومة اللبنانية، الى رفع سعر النفط محلياً وبشكل اسبوعي، تماشياً مع ارتفاع السعر عالمياً؟ وهل أن سبب اقدامها على هكذا إجراء عائد لرغبتها بحماية الشركات المحتكرة لاستيراد النفط؟ وقد وصل الأمر بالعديد من المواطنين الى التشكيك بجدية ومسؤولية الحكومة تجاه رعاياها، لا سيما في ظل عدم اقدامها على رفع دخل المواطن في ظل الارتفاع المخيف لمؤشر الأسعار.

«الأفكار» وفي سبيل القاء الضوء وبموضوعية على مشكلة النفط ومعاينتها وأثرها على العامل اللبناني والحلول المقترحة لمعالجة هذه الإشكالية، قابلت رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، كما قابلت العديد من المواطنين وجاءت بالتحقيق الآتي....

بداية مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن الذي اعتبر أن الضريبة على المحروقات لا سيما البنزين، لا تطال فقط السائق العمومي، بل هي بمثابة مؤشر لزيادة الأسعار (أسعار كافة السلع)، تنسحب على السوق فتنعكس على عدة صعد منها انتقال ونقل الافراد والبضائع.

غصن وسلطان المال

ويضيف غصن: من المؤسف أن تتجاوز قيمة الضريبة على سلعة معينة الـ ٤٥ بالمئة من قيمة السلعة، مما يجعل النظام الضريبي بمثابة جزية تفرض على الناس لمصلحة سلطان المال، بدلاً من أن تساهم في إعادة التوازن الاجتماعي عن طريق إعادة رسم توزيع الثروة، فالمؤسف أن الضريبة في بلدنا بدل من أن تفرض على الأرباح الفاحشة المتعلقة بالمضاربات بالأسهم، نراها تفرض وبشكل جنوني على أسعار النفط.

أما بالنسبة للجهات التي تتحمل المسؤولية، فيؤكد غصن على كون المسؤولية متصلة ببنية النظام الضريبي الذي ترجمته وتترجمه الحكومات المتعاقبة منذ بداية التسعينات، وتمثلت بالجدول رقم ٩، وبالضريبة على القيمة المضافة... وذلك عن طريق القوانين التي تتسرب بواسطة الموازنة السنوية. إذن المسؤولية تقع على النظام ومن يترجم السياسة الضريبية ضمن الحكومات المتعاقبة وذلك في قوانين الموازنة.

وفي ما يتعلق ببدل النقل اليومي المعطى للموظف (٨٠٠٠ ليرة لبنانية)، يشير غصن الى أن هذا الرسم لا يكفي إطلاقاً المواطن العامل في ظل الارتفاع الفاحش لأسعار النفط، وفي ظل أزمة السير الخانقة، والمضحك المبكي - يتابع غصن - أنه حتى في مجاهل أفريقيا يوجد نقل عام ولكن ببلدنا ونحن على أبواب الحضارة والألفية الثالثة، لا يوجد نقل عام وسبب ذلك الحكومات المتعاقبة التي اتخذت لسبب أو لآخر قرارها بقتل هذا القطاع لا بل بإعدامه، وذلك عندما لم ترصد له اعتمادات ضمن الموازنة، ولم توفر له حتى ثمناً زهيداً لبعض قطع الغيار، فالعديد من السيارات والباصات متوقفة وهي بحاجة فقط لـ ٢٠ أو ٥٠ دولار كحد أقصى لإصلاحها.

ويضيف غصن: لقد بات واضحاً أن هذا الأمر حاصل عن قصد، وسببه

* صوت الناس: نحن في بلد يناصر المحتكرين وقد لجأنا مؤخراً الى «الباص».

في معهد هايكازيان

معرض لرسائل الباحثين تضمن أكثر من ستين رسالة ماجستير وأطروحة دكتوراه من جامعات الولايات المتحدة

معرض للرسائل الجامعية فرش ظلاله صباح الخميس الماضي ضمن الندوة التي أقامتها جمعية متخرجي جامعات الولايات المتحدة (رئيسها الدكتور سامي ريشوني) بالتعاون مع وزارة الثقافة في معهد هايكازيان (الصنائع). وكان عنوان الندوة هو «التخصص الجامعي في خدمة التنمية والاصلاح في لبنان».

وشرح الدكتور ريشوني الغاية من الندوة بأنها تتمثل في عرض دور كل اختصاص جامعي في الإصلاح والتنمية، ودور كل متخصص في النهوض

اتجاه الحكومات السابقة والحالية نحو الخصخصة، والقصد هو بيع الدولة ومؤسساتها للقطاع الخاص، وللأسف قد نسي أو تناسى مروجو الخصخصة فضائح القطاع الخاص التي فاقت فضائح القطاع العام ،وخير مثال على ذلك (سوكلين - وبنك المدينة..) فالقطاع الخاص كما العام ناجح وفاشل في الوقت عينه، ومن يحدد نجاح أو فشل أي قطاع هو حسن الإدارة والنظام الإداري المتبع من القطاع نفسه، وخير دليل على ذلك «الميدل ايست» ونجاحاته البارزة، وهو تابع إدارياً للقطاع العام، الأمر الذي يستدعي إصلاحاً سياسياً وإدارياً في الوقت ذاته.

ويستطرد غصن: حقيقة إن العامل ليس مضطراً لأن يدفع أكثر من ٣٠ بالمئة من أجره كثمن للمحروقات، فالنقل العام وحده قادر على تجاوز أزمة عجقة السير ومشكلة ارتفاع أسعار المحروقات.

ويرفض غصن فكرة وجود سيارات صديقة للبيئة، معتبراً أنه طالما هنالك سيارات لا بد من وجود ما يهدد سلامة البيئة بشكل أو بآخر، فنحن نصبح أصدقاء للبيئة عندما نقلل من عدد السيارات الموجودة في السوق، عن طريق زيادة عدد الأشخاص المستعملين لوسيلة النقل الواحدة، وعن طريق إعادة إحياء عمل النقل العام وسكك الحديد.

■ وماذا عن موقف الحكومة المتمثلة برئيسها الشيخ سعد الدين الحريري ؟

- ناقشنا واقع ارتفاع أسعار النفط وتداعياته على المواطنين مع رئيس الحكومة، ولكننا لم نلمس أي تجاوب، وكأن الحكومة غير ملتزمة ببيانها الوزاري الذي أكدت من خلاله أن أولوياتها هي أولويات الناس!! فأين الترجمة الفعلية لهذا البيان ؟إذ لا خطط منتجة لا بقطاع الكهرباء ولا بقطاع الماء ولا النقل ولا التعليم وحتى الاتصالات، إذ ابتدأنا الاوائل بالاتصالات في الشرق الأوسط، وها قد أصبحنا الأواخر بسبب الاستغلال. ونحن نعد الجميع بإعلان الاضراب المفتوح حتى تتم معالجة المشكلة بشكل موضوعي.

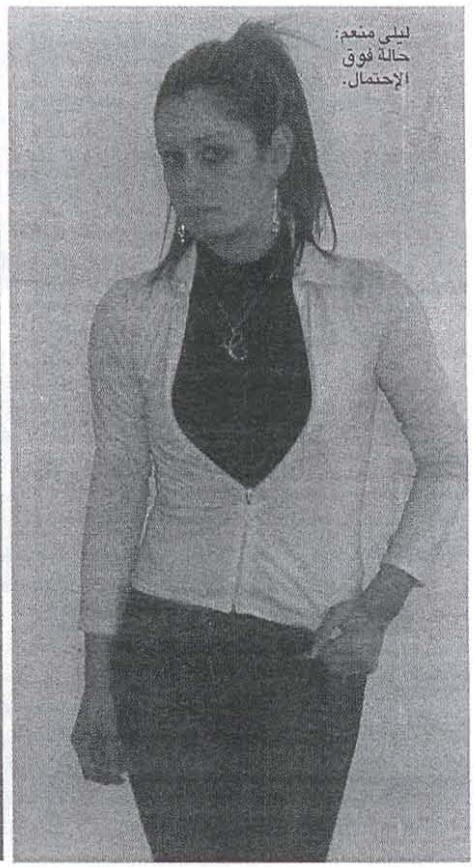
ليلى منعم: حالة فوق الإحتمال.

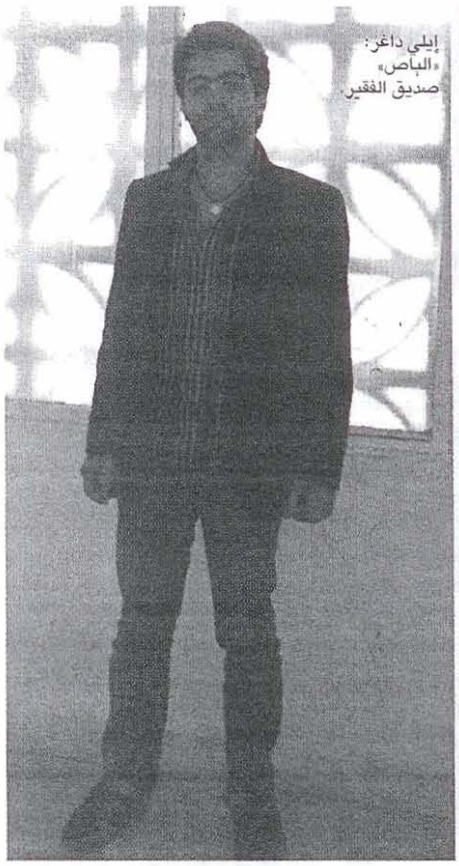
إيلي داغر: «الباص» صديق الفقير.

كلام الناس

وللاطلاع أكثر على أثر المشكلة على المواطنين قابلت «الأفكار» بعض الموظفين والموظفات.

بداية مع ليا منعم موظفة إدارية لدى شركة «ميتاك»، ليا تستغرب الارتفاع الجنوني وبشكل أسبوعي لأسعار النفط، إذ تقول: بتنا ننتظر يوم الأربعاء مساءً لتتبع الزيادة بأسعار البنزين، إذ تعودنا على زيادة اسبوعية تتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ ليرة لصفيحة البنزين. لقد قاموا بزيادة بدل النقل من ٦٠٠٠ ليرة الى ٨٠٠٠ ليرة أي بمعدل ٢٥ بالمئة ولكن بالمقابل تجاوز ارتفاع سعر البنزين منذ سنتين حتى الآن تقريباً معدل الـ ٤٠ بالمئة ، للأسف نحن في بلد يتم فيه مراعاة مصلحة محتكري بيع المحروقات دون النظر الى مصلحة المواطنين.

وتتابع ليا: صراحة لقد اتفقت ورفاقي على اعتماد «الباص» كوسيلة لنقلنا من مكان إقامتنا الى مكان عملنا، فلسنا مضطرين الى دفع أكثر من ٣٠ بالمئة من معاشنا الشهري كثمن للمحروقات.

أما ايلي داغر المسؤول عن المحاسبة لدى شركة «هيوغو» للملبوسات، فاستغرب فكرة النظر الى مصلحة مستوردي النفط، عن طريق اعتماد مبدأ الزيادة الأسبوعية للأسعار وفقاً للزيادة بالسعر العالمي، دون الأخذ بعين الاعتبار فكرة زيادة دخل المواطن أو حتى زيادة قيمة بدل النقل اليومي، وذلك عن طريق الاستناد كما يحصل لدى الدول المتطورة الى مؤشر الأسعار المحلي.

ويضيف داغر: راتبي مقبول والحمد لله ولكنني في ظل ارتفاع أسعار النفط أضطر لدفع ٢٠ بالمئة من قيمة راتبي الشهري كثمن للبنزين ومبلغ الـ ٨٠٠٠ ليرة (بدل نقل يومي) حتماً لا يكفينا للوصول فقط الى مركز العمل دون العودة الى المنزل، لذا لا بد من إعادة النظر بالضريبة المفروضة على البنزين، أو لا بد من إعادة تسيير باصات النقل العام، أو سنضطر الى إعلان الإضراب المفتوح لتصحيح قيمة بدل النقل اليومي المعتمدة.□

طوني بشارة

ببلده، واستعاد قول الأديب اللبناني الراحل الدكتور فؤاد افرام البستاني: «لست أدري من بعدي على أي رف ستوضع مؤلفاتي».

وقد تضمن المعرض أكثر من ستين رسالة ماجستير وأطروحة دكتوراه أدبية وعلمية تم جمعها من جامعات أميركية وبريطانية ولبنانية. وفي جلسة تضمنتها الندوة وترأسها الدكتور غسان ناصيف نائب رئيس الجمعية، واستلمت المنبر كل من عميدة كلية الصيدلة في الجامعة اللبنانية الدكتورة ماري التويني، حيث تحدثت عن دور الجامعة في بناء الشخصية الوطنية للانسان، وتلاها رئيس الجامعة الأميركية السابق الدكتور جورج فريحة فركز على موضوع هجرة الأدمغة الى الخارج حيث قال إن ٦٥ في المئة من خريجي الجامعة الأميركية في العام ١٩٩٣ غادروا لبنان ولم يعودوا، وشدد على أن التربية الجامعية هي بمفاهيمها وأهدافها واختصاصاتها، وأنها بمفهومها الواسع هي إعداد للحياة، إن لم تكن الحياة عينها، بكل أبعادها ومعانيها، وهي عملية تنموية وتكامل ما دام الانسان ينمو ويتكامل.

ومن الذين حضروا الندوة أكرم فرحات ممثلاً الرئيس سليم الحص والعقيد جهاد دكروب ممثل قائد الجيش العماد جان قهوجي، والعميد الياس سعادة ممثل المدير العام للأمن الداخلي، والملازم أول أحمد فواز ممثل المدير العام للأمن العام، وسمير الضاهر رئيس منظمة لبنان للأمم المتحدة.

الدكتور جورج فريحة وعقيلته فيفيان.

الدكتور سامي ريشوني ودور التخصص الجامعي في الإصلاح والتنمية.